أثر كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية

نور علي نصير

محاضر متفرغ / قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة جدارا

nour__nussir1985@yahoo.com

الملخـــص

تكمن مشكلة الدراسة في ضعف الأداء المصرفي في البنوك التجارية لما تعانيه من صعوبة في تحديد حجم رأس المال وكفايته المثالية التي تحقق لها الأرباح وتساعدها على الاستقرار والابتعاد عن المخاطر نتيجةً للمواءمة بين أصول البنك والتزاماته. إن المحصلة من هذه الدراسة تهدف إلى التعريف بأثر كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية، حيث تم تجميع البيانات أصولياً من عام 2010–2018 لـ ثلاثة عشر بنكاً تجارياً وتحليلها باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وبعد اختبار فرضية الدراسة توصلت الباحثة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسب كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية، وفي ختام الدراسة أوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة الاجتهاد على زيادة اكتراث البنوك التجارية الأردنية برفع نسب الملاءمة المالية للبنوك وذلك لخلق نوع من التوازن والحماية من المخاطر المصرفية المختلفة التي قد تواجه البنك في ظل الأزمة الحالية وضرورة التركيز على تخفيض نسبة صافي أعباء القروض فيها، وذلك لمواجهة التحديات التنافسية التي تفرضها طبيعة الانفتاح الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال، المخاطر الائتمانية، البنوك التجارية.

Abstract

The problem of the study lies in the weak banking performance in commercial banks due to the difficulty they suffer in determining the size of capital and its ideal adequacy that achieve profits for them and help them to stabilize and avoid risks as a result of the alignment between the bank's assets and obligations. This study aimed to identify the effect of capital adequacy on the credit risks of the Commercial banks. The researcher followed a descriptive, analytical and statistical approach, whereby data were systematically collected from 2010-2018 for thirteen commercial banks. After putting the study's hypotheses to the test, the researcher discovered that capital adequacy ratios have no statistically significant effect on credit risk. The researcher suggested a group at the end of the investigation. The need to work on increasing Jordanian commercial banks' interest in raising financial suitability rates for Jordanian commercial banks in order to create a kind of balance and protection from the various banking risks that the bank is exposed to in light of the current crisis, as well as the need to focus on reducing the ratio of net loan burden in banks, are among the recommendations. Jordanian business, Jordanian business, Jordanian business, Jordanian business, in order to meet the competitive challenges imposed by the nature of economic openness.

Key words: Capital Adequacy, Credit Risks, Commercial Banks

تاريخ الإستلام: ٢٠٢١/٦/٧ تاريخ القبول: ٢٠٢١/١٠/١٧

المقدمـــــة

يعد رأس المال وكفايته من أهم العوامل والبواعث التي من شأنها التأثير على الأداء المصرفي، إذ تعاني البنوك الأردنية صعوبة في تحديد حجم رأس المال وكفايته المثالية التي تحقق الأرباح لها وتساعدها على الاستقرار والابتعاد عن المخاطر، وكذلك المواءمة بين أصوله والتزاماته هذه المهمة الواقعة على عاتق إدارة البنك المسؤولة عنها الدوائر المتخصصة في خطوط التمويل والتي تعتبر الوريد الرئيس لضخ الأرباح للبنك وهي وظيفة البنك الرئيسة، ألا وهي إعطاء القروض للأفراد أو الشركات.

كما يعتبر رأس المال من العوامل التي تحدد طبيعة القروض الائتمانية، وكذلك مدى التسهيلات المقدمة فيها بالنسبة للبنوك التجارية خاصة، ذلك لأن رأس المال يلعب دوراً كبيراً في تعظيم القيمة السوقية للبنك وذلك بتعظيم الأرباح، وهي الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المؤسسات عموماً والبنوك خاصة.

وتختلف البنوك في تقديمها لتسهيلات القروض الائتمانية وذلك على حسب قوة البنك المتمثلة في كبر رأس المال والقوة الإدارية لهذا البنك، ولذلك تتأثر بعض البنوك من القروض الائتمانية المتعثرة ولا يتأثر بعضها تأثيراً كبيراً، علمًا بأن الأداء المصرفي يرتبط بنجاح القروض الائتمانية، وهو الهدف الرئيس الذي أنشئت من أجله البنوك، وقد يكون هو النشاط الرئيس لكثير من البنوك، ولذلك تعتبر القروض الائتمانية من الأمور الحساسة لدى البنوك.

وكل ما سلف ذكره، كان سبباً في وضع لجنة بازل لمقرراتها الثلاث إبتداءَ ببازل1 في عام 1988 ومروراً ببازل 2 عام 1999 وإنتهاءً ببازل 3 عام 2009 ، حيث ركزت مقرراتها الثلاث على وضع إطار متكامل من القواعد التي تمثل أساساً لعملية الرقابة المصرفية ولإدارة المخاطر المصرفية وأساساً لتحقيق الاستقرار المالي والسلامة المصرفية من خلال تحسين نوعية رأس المال واحتياطاته ووضع انظمة رقابية داخلية للتأكد من ذلك، والاحتفاظ بنسبة ملاءمة تفوق الحد الأدنى لمعيار رأس مال البنك وفقاً لحجم المخاطر التي يواجهها، كل هذه الأهداف وغيرها وضعت لتحقيق الاستقرار في النظام المالي ولضمان كفاءة النظام المصرفي ولحماية أموال المودعين بما يتناسب مع التطورات والمستجدات العالمية.

وهنا تكمن معضلة البحث لكون النظام المصرفي الأردني يواجه تحديات وصعوبات كبيرة بحكم الظروف السياسية الملتهبة المحيطة به في دول الجوار مما انعكس سلباً على النظام المصرفي، حيث واجه صعوبات في استقطاب المستثمرين وجذب الودائع فضلاً عن العراقيل التي واجهت المقترضين في الإيفاء بالتزاماتهم المالية تجاه البنوك، مما جعل هذه البنوك تقع في حيرة من أمرها في منح أو عدم منح التسهيلات الائتمانية للعملاء، مما دفع البنك المركزي الأردني إلى أن يتخذ حزمة من الإجراءات التي ساهمت وبشكل حيوي في معالجة الركود الحاصل في السوق المالي حيث لعب دوره في السياسة النقدية وذلك بتخفيض الاحتياطي القانوي 3 مرات خلال السنوات السبعة الفائتة لتصل إلى 5% من رأس مال البنك التجاري

إلى أن بلغت في عام 2018 مليارا ومئتين وخمسين مليون دينار، وذلك لتشجيع البنوك في ضخ السيولة في السوق من خلال تسهيل عملية منح القروض للعملاء.

كما أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة عام 2009 وأرسلها للبنوك الأردنية للأخذ بها بعين الاعتبار عند القيام بعملية التخطيط لرأس المال وذلك للوصول إلى رأس المال الذي يتناسب مع سياسة البنك وطبيعة مخاطره وفي عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال((ICAAP، حيث تقع هذه المهمة على عاتق إدارة البنك العليا وذلك لتحديد المخاطر المتوقعة ومستويات رأس المال التي يحتاجها البنك لمواجهة هذه المخاطر.

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث في الاستيضاح الرئيس: هل هنالك تأثير لكفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة التالية:

1. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال إلى الموجودات، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) على نسبة صافي أعباء القروض في البنوك التجارية الأردنية؟

2. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال الى الموجودات، نسبة حقوق الملكية الى الأصول الخطرة) على نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها الى أجمالي القروض؟

3. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال إلى الموجودات، نسبة حقوق الملكية الى الأصول الخطرة) على نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض المستحقة؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة السابقة ولتحقيق هدف البحث يجب الوصول إلى المبتغيات المتفرعة التالية:

1. استيضاح أثر كفاية رأس المال على صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض في البنوك التجارية الأردنية.

2. استبيان أثر كفاية رأس المال على مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض المستحقة في البنوك التجارية الأردنية.

3. التعرف على أثر كفاية رأس المال على مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض في البنوك التجارية الأردنية.

الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع كفاية رأس المال ومقررات لجنة بازل3 وآلية عمل هذه اللجنة التي نظمت رؤوس الأموال للبنوك وانعكاسها على أدائها وتقليل المخاطر الائتمانية لها، نذكر منها دراسة حسن (2015)(1) إلى معرفة أثر تطبيق مقررات اتفاقية بازل 2 لكفاية رأس المال على مستوى الأداء المصرفي للمصارف، والتحقق من أن اختلاف طبيعة عمل المصارف (الإسلامية، أو التقليدية) يؤثر على أدائه المالي عند التزامه

بمتطلبات كفاية رأس المال. تم إجراء البحث على المصارف الإسلامية والتقليدية المدرجة في البورصة المصرية بالإضافة للمصارف الحكومية حيث بلغ عدد المصارف 15 مصرفا، واستخدم هذا البحث المنهج الإحصائي، وتوصل البحث إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين التزام المصارف بالمتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل2 وربحية المصرف، حيث أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى انخفاض ربحية المصرف عند زيادة معدل كفاية رأس المال، وعند اختبار العلاقة بين طبيعة عمل المصرف الإسلامي او التقليدي وربحيته عند الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال، تبين عدم وجود علاقة معنوية بين طبيعة عمل المصرف وربحيته عند الالتزام بمعدل كفاية رأس المال، وأظهرت النتائج أنه لا يوجد تأثير معنوي للسيولة على ربحية المصرف. وقد أوصت الدراسة بضرورة تفرقة البنك المركزي المصري بين البنوك الإسلامية والتقليدية فيما يصدره من قوانين وتعليمات مراعيا الاختلاف بين طبيعة عمل كل منهما، وكذلك أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بالمعيار الصادر عن مجلس الخدمات الإسلامية في حساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية خاصة وأن البنك المركزي المصري عضو في هذا المجلس.

وتناولت دراسة أماني (2017) العوامل المحددة لتعثر القروض في البنوك التجارية التي تعمل في فلسطين من وجهة نظر موظفي قسم التسهيلات المصرفية ، والتعرف على القروض المتعثرة وطرق الحد منها واقتراح حلول وتوصيات لمعالجة هذه الظاهرة، وللتوصل إلى أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانه كأداة للبحث، وتم توزيعها على عينة الدراسة ، حيث تم توزيع (40) استبانة ، ولكن تم استرجاع (34) استبانة، وقد تم توزيعها على مديري قسم التسهيلات الائتمانية وموظفيه في المصارف التجارية في طولكرم ونابلس، وتم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وإجراء المعالجات الإحصائية الملائمة. أظهرت نتائج الدراسة: بأن هناك عوامل تؤدي إلى تعثر القروض في المصارف التجارية إذ وصلت الدرجة الكلية للعوامل المحددة لتعثر القروض بدرجة متوسطة بنسبة 74.42 % ، وقد حصلت العوامل المتعلقة بالعميل نفسه على أكثر العوامل تاثيراً على تعثر القروض من وجهة نظر موظفي التسهيلات، فقد وجدت الدراسة أن عدم صرف القرض في الغاية التي منح لأجلها و التكوين الشخصي للعميل كانت من أهم أسباب التعثر، ثم يليها الظروف الاقتصادية والسياسية، وأخيراً السياسة الائتمانية للمصرف. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة الاهتمام بالدراسات الائتمانية وأن تكون المعلومات موثوقة ومعتمد عليها .

بينما تمثلت دراسة السهلاوي (2018) في تحديد مخاطر القروض المتعثرة في البنوك السعودية وتأثير العوامل الاقتصادية والمالية على هذه القروض المتعثرة إذ إن البنوك بشكل عام تمثل عاملاً أساسياً للاقتصاد الوطني كما تلعب الدور الحيوي في توفير التسهيلات الائتمانية. وقد قام الباحث بالتأكد من حجم الائتمان الممنوح في عينة الدراسة التي تمثلت في المصارف التجارية في السعودية خلال الفترة من 2001 إلى 2017 ، وجدت الدراسة أن أهم البواعث المؤثرة على مخاطر القروض المتعثرة هي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم الائتمان المصرفي وأسعار

الفائدة على القروض والعرض النقدي. ومع ذلك، وجدت الدراسة أن معدل التضخم ومعدل البطالة ودخل الفرد وحجم قروض الاستهلاك والدين العام ليس لها أي تأثير على القروض المتعثرة. وقد أوصت الدراسة بأنه ينبغي على البنوك أن تنظر في الآثار الاقتصادية والمالية المؤثرة على القروض المتعثرة. كما أوصت الدراسة بأنه ينبغي على البنوك التجارية تنويع استثماراتها وعدم الاعتماد فقط على توفير الائتمان المصرفي وكذلك على البنوك متابعة جميع القروض وعملية سدادها.

بينما تناولت دراسة (Rahmayanti & Anseti 2018) إعادة تقييم الأصول وتأثيرها على هيكل رأس المال. هناك عنصران لهيكل رأس المال يمكن أن يؤثرا على نسبة CAR ، أي رأس المال الأساسي ورأس المال التكميلي. في رأس المال التكميلي ، هناك احتياطي لإعادة تقييم الأصول تبحث هذه الدراسة في بنك قام بإعادة تقييم أصوله الثابتة منذ عام 2014. وبناءً على نتائج الدراسة ، تم التوصل إلى أن إعادة تقييم الأصول يمكن أن تحسن هيكل رأس المال لهذه البنوك ، خاصة أنه يزيد من نسبة كفاية رأس المال.

وكانت غاية دراسة أبو عربي (2019) تحليل العوامل التي تؤثر على تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية في الأردن. وتم ذلك عن طريق دراسة نوعين من المتغيرات؛ المتغيرات الاقتصادية (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والنفقات الرأسمالية الحكومية)، والمتغيرات المصرفية (حجم البنك، سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة، درجة مخاطر البنوك وإدارة البنوك) للفترة (2003-2018).

شملت الدراسة تحليلًا وصفيًا بالإضافة إلى استخدام نموذج اقتصادي يعكس العلاقة بين هذه المتغيرات. استخدمت منهجية السلاسل الزمنية في عينة من ثلاثة بنوك: اثنين محليين وواحد أجنبي. توصل الباحث إلى أن ظاهرة التخلف عن سداد التسهيلات الائتمانية ليست ظاهرة متنامية في النظام المصرفي الأردني بسبب ارتفاع الملاءمة المالية والاحتفاظ بمعدلات عالية من السيولة وكذلك ارتفاع مخصصاتها لمواجهة أي فشل في هذه التسهيلات. كما توصل الباحث إلى وجود علاقة إحصائية سلبية بين حجم المخاطر الائتمانية، وكل عامل من العوامل: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم البنك. ومن ناحية أخرى فقد أظهرت بواعث الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية وحجم الإنفاق الرأسمالي الحكومي وسعر الفائدة ودرجة المخاطرة المصرفية وإدارة البنك. كما أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى تأثير الأزمات الخارجية على النظام المصرفي الأردني بسبب قوة الضوابط المصرفية التي يفرضها البنك المركزي الأردني على المصارف التجارية. أوصت الدراسة بضرورة تحديد المعدلات القياسية للتخلف عن السداد الائتماني بما يتناسب مع حجم التسهيلات الائتمانية المعطاة من قبل البنك، بالإضافة إلى أهمية الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي بسبب تأثيرها الإيجابي بتخفيض حجم المخاطر الائتمانية.

تمثل هدف دراسة طباخ(2019) في معرفة أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية، ولذلك تم اختيار عينة من البنوك الإسلامية ممثلة في خمسة بنوك في ماليزيا

وثلاثة بنوك في الإمارات العربية المتحدة وبنكين في السودان، وذلك خلال الفترة الزمنية2010-2016 ، بحيث تم استخدام نماذج البازل لتحقيق أهداف الدراسة، وتشير نتائج الدراسة التطبيقية إلى ما يلي: تؤثر نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول ونسبة كفاية رأس المال بشكل سلبي على متوسط العائد على حقوق الملكية بنسبة 30.6% .

وكان هدف دراسة(2019) Abdilatif تحليل العوامل على مستوى البنك والاقتصاد الكلي التي لها تأثير على رأس المال وكفاية (CAR) من البنوك الإسلامية الكاملة في مجلس التعاون الخليجي وتحليل تأثيرها على قرارات رسملة البنوك وذلك خلال الفترة من 2013 إلى 2018،وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد تم تحليل أثر كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والتمويل إلى نسبة الودائع، مصروفات التشغيل لإيرادات التشغيل، حجم البنك، والتمويل غير العامل الخاص بالبنك (كمتغيرات على مستوى البنك) والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) والتضخم (كمتغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي على نسبة كفاية رأس المال للبنوك. باستخدام نموذج الانحدار المتعدد تم الاستنتاج بأن OEOI و FDR تؤثران بشكل إيجابي على CAR للبنوك التي تم فحصها بينما تبين أن تأثير الحجم سلبي وهام.

فيما تناول مشكور، فليح(2020)2 كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة وأثرها في استمرارية الأرباح في مصرف بغداد وذلك للفترة 20018-2009، واستخدم الباحثان لوصف وتحليل المتغيرات المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلا إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة على استمرارية أرباح المصرف.

وتمثل هدف غلامى، حبيب (2021) في بيان أثر تطبيق مقررات بازل 2 على أداء البنوك التجارية الأردنية وذلك للفترتين (2006-2002) قبل تطبيق معيار بازل و (2007-2001) بعد تطبيق متطلبات كفاية رأس المال على ثلاثة عشر بنكاً تجارياً أردنياَ وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد، حيث خلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال على العائد على الموجودات وهامش الربح الصافي، كما خلصت إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال في العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق مقررات بازل 2.

الدراسات المفتاحية

واجهت الباحثة صعوبة في إيجاد الدراسات الكافية التي تناولت كفاية رأس المال كمتغير مستقل والمخاطر الائتمانية كمتغير تابع، هذا وإن وجدت هذه فهي نادرة لذا سأتناول المتاح منها.

حاول بعبع، مرهج(2020)3 في دراستهما فحص أثر متطلبات كفاية رأس المال على سلوك المصارف تجاه المخاطر في البنوك السورية الخاصة وذلك خلال الفترة 2018-2007 وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال

وسلوك المصارف تجاه المخاطر.

بينما كان هدف كل من(Abba& Zachariah 2013) تقييم العلاقة بين كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية باستخدام الأصول المرجحة بالمخاطر ونسبة الودائع ومعدل التضخم لاثني عشر بنكاً نيجيرياً من عام 2007 حتى عام 2011، تم تحليل هذه البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية ما بين كفاية رأس المال ونسبة المخاطرة؛ بمعنى كلما انخفض معدل كفاية رأس المال كلما زادت المخاطر.

فيما بحث (2008) Zhang أثر متطلبات كفاية رأس المال على سلوك البنوك الصينية تجاه المخاطر، وقد خلص النموذج النظري لهذه الدراسة إلى أن النسبة المثلى للأصول الخطرة تنخفض عندما تزداد نسبة كفاية رأس المال وكذلك الأدلة التجريبية أشارت الى أن أي زيادة في نسبة كفاية رأس المال ستكون فعالة في تقليل المخاطر.

وبعد سرد الدراسات السابقة لهذا الموضوع يمكن القول: إن هذه الدراسة تميزت بتناولها كفاية رأس المال على شكل متغير مستقل وذلك على عكس دراسة Rahmayanti & Anseti (2018) والذي تناوله كمتغير تابع وبتركيزها على المتغير المستقل بشكل واضح وذلك لمعرفة تأثيره على المخاطر الائتمانية للبنوك على عكس دراسة أبو عربي الذي حاول معرفة أثر العوامل الاقتصادية الكلية المؤدية إلى تعثر القروض المصرفية، وتشابهت هذا الدراسة بتناولها المتغير المستقل وهو كفاية رأس المال مع دراسة حسن (2015) الذي تناول أثره على الأداء المصرفي، وتشابهت أيضا مع دراسة Abdilatif (2019) بالأسلوب الإحصائي المستخدم وهو نموذج الانحدار المتعدد، وتميزت عن دراسة غلامي، حبيب(2021) بأنها أخذت المخاطر بعين الاعتبار وتشابهت معها بالمتغير المستقل والأسلوب الإحصائي والعينة المستخدمة.

وعلى الرغم من الأهمية العلمية للأبحاث والدراسات السابقة حول هذا الموضوع غير أن هذا البحث (على حد علم الباحثة) يعتبر من أوائل الأبحاث التي تناولت أثر كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية في الأردن بشكل دقيق ومفصل، حيث تم قياسها عن طريق نسبة صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض ونسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض ونسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض المستحقة، حيث إن بعض من هذه الدراسات اتبعت المنهج الوصفي واكتفت بالحديث عن اتفاقية بازل بشكل نظري وسرد الدراسات التي تناولتها، وبعضها الآخر استخدم منهج السلاسل الزمنية في تحليله أو أخذ المتغيرات الاقتصادية بعين الاعتبار.

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع هذا البحث جميع البنوك الأردنية، ولصعوبة تجميع البيانات من البنوك وذلك بسبب السرية المصرفية اقتصرت عينة الدراسة على ثلاثة عشر بنكاً تجارياً من مجموع البنوك العاملة في الأردن في العام 2018، وذلك للفترة من عام 2010-2018، وقد تم استبعاد البنوك الإسلامية منها، وذلك بسبب اختلاف أدوات تمويلها واستثماراتها مثل المضاربة

والمرابحة، إضافةً إلى اختلاف طبيعة موجوداتها ومطلوباتها عن البنوك التجارية.

وتالياً العينة المستخدمة في هذه الدراسة

الأساليب الإحصائية المستخدمة

اسم البنك	تاريخ التأسيس	اسم البنك	تاريخ التأسيس
البنك العربي	1930	البنك الاستثماري	1989
بنك المال الأردني	1996	بنك سوسيته جنرال	1993
بنك الأردن	1960	البنك الأردني الكويتي	1977
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	بنك الاتحاد	1991
البنك الأهلي الأردني	1956	بنك القاهرة عمان	1960

وبهدف تحليل البيانات المالية واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS، واستخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وذلك من خلال استخراج قيم : معامل الارتباط R، القيمة التفسيرية R^2، قيمة F المحسوبة، درجات الحرية، الدلالة الإحصائية، معامل الانحدارB، معامل الانحدار المعياريBeta، قيمة (T) المحسوبة.

متغيرات الدراسة

كيفية حساب كفاية رأس المال: توضح كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجودات البنك، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك والتي تتمثل بقدرة البنك على تسديد التزاماته ومواجهة ما ينتج عن ذلك من خسائر مستقبلاً. حيث تعبر نسبة الملاءمة عن كفاية رأس المال وتقاس بالمعادلة التالية:

نسبة الملاءمة ( ) = حق الملكية 100% x مجموع الموجودات

نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات: يعتبر رأس المال جزءاً مهماً من حقوق الملكية، حيث تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على تغطية مخاطر موجوداته من رأس المال، ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية:

معدل حق الملكية الى الأصول الخطرة
= حقوق الملكية 100% x الأصول الخطرة وغير السائلة

كيفية حساب المخاطر الائتمانية

إن تحديد مخاطر الائتمان يرتكز على مؤشرات قياس دقيقة تساعد في إدراك تلك المخاطر، حيث تتمثل هذه المخاطر بتوقف عملاء البنك الذين حصلوا على قروض وتسهيلات ائتمانية عن السداد مما يترتب على البنك ضرورة الاحتفاظ بمخصصات لمواجهة المتعثرين وذلك

من أجل التقليل من آثار تلك المخاطر إلى أقل مستوى ممكن، وتتمثل مؤشرات حساب المخاطر الائتمانية بالمعادلات التالية:

نسبة صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض:

صافي أعباء القروض

إجمالي القروض

نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض:

مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

إجمالي القروض

نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض المستحقة:

مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

القروض المستحقة

قامت الباحثة بإعداد النموذج التالي لتوضيح المتغيرات التي تم استخدامها في هذه الدراسة:

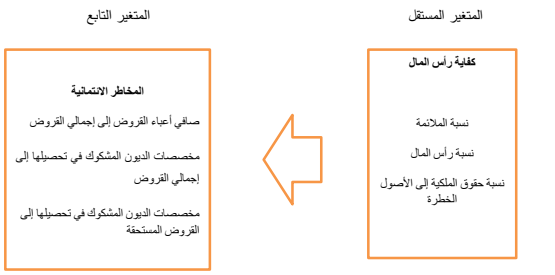

الشكل رقم (1) متغيرات الدراسة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نسبة الملاءمة	13.6764	2.53487
نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات	7.4595	3.45148
نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة	19.1991	3.78271
نسبة صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض	2.1621	2.90583
نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض	5.1461	1.86112
نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض المستحقة	64.3047	37.42739

- تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحثة

التحليل الوصفي

في هذا الجزء سيتم حساب كل من الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل من المتغيرين التابع والمستقل ولجميع البنوك التجارية وذلك من العام 2010 وحتى 2018.

● تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحثة

في الجدول السابق تم عرض التحليل الوصفي للبيانات كاملة وذلك للفترة 2010-2018، حيث يظهر في الجدول أن الوسط الحسابي لنسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض المستحقة كان له أعلى قيمة من بين المتغيرات كافة حيث بلغت قيمته 64.3047 وكذلك الانحراف المعياري والتي وصلت قيمته إلى (37.42739).

اختبار فرضيات الدراسة

فرضيات الدراسة

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لكفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال إلى الموجودات، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الاردنية.

ولتحليل هذه الفرضية تم بناء النموذج الرياضي التالي :

* $CR = a + \beta 1 SR + \beta 2\ C/A + \beta 3 E/RA + e$

حيث :

CR: المخاطر الائتمانية

a: المعامل الثابت

β: ميل الخط المستقيم

SR: نسبة الملاءمة

C/R: نسبة رأس المال إلى الموجودات

E/RA: نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة

e : معامل الخطأ

H1A: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لكفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال إلى الموجودات، نسبة حقوق الملكية الى الأصول الخطرة) على نسبة صافي أعباء القروض في

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	القيمة التفسيرية R^2	قيمة F المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية	معامل الانحدار B	معامل الانحدار المعاير Beta	قيمة (T) المحسوبة	مستوى دلالة T
نسبة الملاءمة	0.823	0.677	4.183	3 6 9	0.064	0.508	0.497	0.291	0.781
نسبة رأس المال إلى الموجودات						1.094	1.032	1.563	0.169
نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة						0.153	0.266	0.153	0.884

*التأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

البنـوك التجاريـة الأردنيـة.

الجدول رقم (2) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثـر كفايـة رأس المـال (نسـبة الملائمـة، نسـبة رأس المـال الـى الموجـودات، نسـبة حقـوق الملكيـة الـى الاصـول الخطـرة) علـى نسـبة صـافي اعبـاء القـروض في البنـوك التجاريـة الاردنيـة

$$N.L== a+ \beta 1SR+ \beta 2\ C/A+ \beta 3E/RA+e$$

*التأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشـير نتائـج تحليـل الانحـدار المتعـدد الـى عـدم قبـول نمـوذج الانحـدار إذ وصلـت قيمـة (ف) المحسـوبة (4.183) وبدلالـة إحصائيـة (0.064)، ولـم تثبـت نتائـج التحليـل وجـود اثـر دال إحصائيـاً لكفايـة رأس المـال (نسـبة الملاءمـة، نسـبة رأس المـال الـى الموجـودات، نسـبة حقـوق الملكيـة إلـى الأصـول الخطـرة) علـى نسـبة صـافي أعبـاء القـروض في البنـوك التجاريـة الأردنيـة، حيـث بلغـت قيـم (ت) المحسـوبة علـى التوالـي (0.291، 1.563، 0.153) وبـدلالات إحصائيـة (0.781، 0.169، 0.884). كمـا وتوضـح النتائـج القيمـة التفسـيرية البالغـة (0.677) أي أن (67.7%) مـن التبايـن في نسـبة صـافي أعبـاء القـروض يعـود إلـى كفايـة رأس المـال بمؤشـراته الثـلاث.

وبنـاء عليـه ترفـض الفرضيـة التـي تتضمـن بأنـه: يوجـد أثـر ذو دلالـة إحصائيـة عنـد مسـتوى معنويـة ($\alpha \leq 0.05$) لكفايـة رأس المـال (نسـبة الملاءمـة، نسـبة رأس المـال إلـى الموجـودات، نسـبة حقـوق الملكيـة إلـى الأصـول الخطـرة) علـى نسـبة صـافي أعبـاء القـروض في البنـوك التجاريـة الأردنيـة.

وتقبـل الفرضيـة العدميـة التـي تنـص علـى: لا يوجـد أثـر ذو دلالـة إحصائيـة عنـد مسـتوى معنويـة ($\alpha \leq 0.05$) لكفايـة رأس المـال (نسـبة الملاءمـة، نسـبة رأس المـال الـى الموجـودات، نسـبة حقـوق الملكيـة الـى الأصـول الخطـرة) علـى نسـبة صـافي أعبـاء القـروض في البنـوك التجاريـة الأردنيـة، وبذلـك نجـد أن ارتفـاع أو انخفـاض متغيـرات كفايـة رأس المـال المتمثلـة في نسـبة الملاءمـة ونسـبة رأس المـال إلـى الموجـودات ونسـبة حقـوق الملكيـة إلـى الأصـول الخطـرة لـن يؤثـر في ارتفـاع أو انخفـاض نسـبة صـافي أعبـاء القـروض.

H1B: يوجـد أثـر ذو دلالـة احصائيـة عنـد مسـتوى معنويـة ($\alpha \leq 0.05$) لكفايـة رأس المـال (نسـبة الملاءمـة، نسـبة رأس المـال الـى الموجـودات، نسـبة حقـوق الملكيـة الـى الأصـول الخطـرة) علـى نسـبة مخصصـات الديـون المشـكوك في تحصيلهـا إلـى إجمالـي القـروض في البنـوك

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	القيمة التفسيرية R^2	قيمة F المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية	معامل الانحدار B	معامل الانحدار المعاير Beta	قيمة (T) المحسوبة	مستوى دلالة T
نسبة الملاءمة	0.405	0.164	0.391	3 6 9	0.764	0.108	0.118	0.043	0.967
نسبة رأس المال الى الموجودات						0.968	1.025	0.966	0.372
نسبة حقوق الملكية الى الاصول الخطرة						0.462	0.903	0.323	0.758

التأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

حيث إن **NPL/TL** هي نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض

التجارية الاردنية.

الجدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر كفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال إلى الموجودات، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) على نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها الى إجمالي القروض في البنوك التجارية الأردنية

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى عدم قبول نموذج الانحدار، إذ وصلت قيمة (ف) المحسوبة (0.391)، وبدلالة إحصائية (0.764)، ولم تثبت نتائج التحليل وجود أثر دال إحصائياً لكفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال الى الموجودات، نسبة حقوق الملكية الى الأصول الخطرة) على نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيم (ت) المحسوبة على التوالي (0.043، 0.966، 0.323) وبدلالات إحصائية (0.967، 0.372، 0.758). كما وتوضح النتائج القيمة التفسيرية البالغة (0.164) أي أن (16.4%) من التباين في نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض يعود إلى كفاية رأس المال بمؤشراته الثلاث. وبناء عليه ترفض الفرضية التي تتضمن أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لكفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال إلى الموجودات، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) على نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض في البنوك التجارية الأردنية.

وتقبل الفرضية العدمية التي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لكفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال إلى الموجودات، نسبة حقوق الملكية الى الأصول الخطرة) على نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض في البنوك التجارية الأردنية، ونجد أن ارتفاع أو انخفاض متغيرات كفاية رأس المال المتمثلة في نسبة الملاءة ونسبة رأس المال إلى الموجودات ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة لن يؤثر في ارتفاع أو انخفاض نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض لدى البنوك التجارية الأردنية.

H1C: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لكفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال إلى الموجودات، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	القيمة التفسيرية R^2	قيمة F المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية	معامل الانحدار B	معامل الانحدار المعاير Beta	قيمة (T) المحسوبة	مستوى دلالة T
نسبة الملاءمة	0.386	0.149	0.351	3 6 9	0.791	16.282	1.221	0.441	0.657
نسبة رأس المال الى الموجودات						2.473	0.179	0.167	0.873
نسبة حقوق الملكية الى الاصول الخطرة						10.416	1.388	0.492	0.640

الخطرة) على نسبة مخصصات الديون إلى القروض المستحقة في البنوك التجارية الأردنية.

الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر كفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال إلى الموجودات، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) على نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض المستحقة في البنوك التجارية الأردنية

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى عدم قبول نموذج الانحدار إذ وصلت قيمة (ف) المحسوبة (0.351) وبدلالة إحصائية (0.791)، ولم تثبت نتائج التحليل وجود أثر دال احصائيا لكفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال الى الموجودات، نسبة حقوق الملكية الى الاصول الخطرة) على نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض المستحقة في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيم (ت) المحسوبة على التوالي (0.441، 0.167، 0.492) وبدلالات إحصائية (0.657، 0.873، 0.640). كما وتوضح النتائج القيمة التفسيرية البالغة (0.149) أي أن (14.9%) من التباين في نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض المستحقة يعود إلى كفاية رأس المال بمؤشراته الثلاث. وبناء عليه ترفض الفرضية التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لكفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال الى الموجودات، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) على نسبة نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض المستحقة في البنوك التجارية الاردنية.

وتقبل الفرضية العدمية التي تتضمن أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لكفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال إلى الموجودات، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) على نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض المستحقة في البنوك التجارية الأردنية.

وهذا يؤدي إلى القول: إن ارتفاع أو انخفاض متغيرات كفاية رأس المال المتمثلة في نسبة الملاءمة ونسبة رأس المال إلى الموجودات ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة لن يؤثر في ارتفاع أو انخفاض نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض المستحقة.

خلاصة البحث

بعد استعراض التحليل السابق يمكن تلخيص النتائج بنقاط عدة أهمها:

- بينت نتائج الدراسة عدم وجود أثر دلالة إحصائية لكفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال إلى الموجودات، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) على نسبة صافي أعباء القروض في البنوك التجارية الأردنية.

- توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر دال إحصائياً لكفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال الى الموجودات، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) على نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض في البنوك التجارية الأردنية.

– أوضحت محصلة الدراسة عدم وجود أثر دال إحصائياً لكفاية رأس المال (نسبة الملاءمة، نسبة رأس المال إلى الموجودات، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) على نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض المستحقة في البنوك التجارية الأردنية.

في ضوء النتائج السابقة نجد أنها لم تتفق مع نتائج الدراسات السابقة، حيث أثبتت الدراسة الحالية عدم وجود أي علاقة أو ارتباط ما بين كفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية على عكس دراسة كل من Zhang2008 الذي أثبت وجود علاقة عكسية ما بين كفاية رأس المال والمخاطر، وعلى النقيض من نتائج Zachariah &Abba (2013) الذي خلص إلى وجود علاقة سلبية ما بين المخاطر وكفاية رأس المال،وكانت هذه الدراسة أيضاً مغايرة لنتائج بعبع، مرهج (2020) الذي أثبت وجود علاقة قوية ما بين كفاية رأس المال وسلوك المصارف تجاه المخاطر، وتعلل الباحثة هذا الاختلاف لأن السلطة الإشرافية ممثلة بالبنك المركزي لم تطبق مقررات لجنة بازل بشكل كاف مما أدى إلى تأثر القطاع المصرفي بشكل أثر على سلوك البنوك تجاه المخاطر الائتمانية مما أدى إلى وجود حلقة مفقودة في العلاقة ما بين كفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية في البنوك الأردنية.

وبعد استعراض هذه الدراسة بإطارها النظري والعملي يجب تسليط الضوء إلى واقع الحال في الساحة الاقتصادية الأردنية وتحديداً قطاع البنوك بأن بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنوك الأردنية لعام 2018 (17.2%) وهذه النسبة أعلى من الحد الأدنى حسب مقررات لجنة بازل 3 والتي كانت 10.5% وقد ترافق ذلك مع تنامي ظاهرة القروض المتعثرة وتزايدها وازدياد ظاهرة الشيكات المرتجعة وارتفاع نسبية الائتمان المصرفي بطريقة تزيد عن ما يحتاجه الاقتصاد فعلاً الأمر الذي يستدعي تكثيف البحث في هذا التناقض الحاصل ودراسة العلاقة بين كفاية رأس مال البنوك وزيادة المخاطر الائتمانية الائتمانية.

بناء على ما سبق، توصي الباحثة بالآتي:

– يجب أن يكون لدى المصارف الأردنية عملية متجددة لتقييم مدى أثر كفاية رأس المال بشكل عام فيما يتعلق بمخاطرها والاستراتيجية للحفاظ على مستويات رؤوس أموالها مع ضرورة الالتزام بالمعايير الخاصة بأثر كفاية رأس المال (بناء على توصيات لجنة بازل) وذلك لجميع المصارف الأردنية الكبيرة منها والصغيرة.

– الحرص على زيادة اكتراث البنوك التجارية الأردنية برفع نسب الملاءمة المالية للبنوك التجارية الاردنية ، ونسبة رأس المال إلى الموجودات، ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) وذلك من أجل خلق نوع من التوازن والحماية من المخاطر المصرفية المختلفة التي يتأثر بها البنك في ظل الأزمة الحالية وضرورة التركيز على تخفيض نسبة صافي أعباء القروض في البنوك التجارية الأردنية وذلك لمواجهة التحديات التنافسية التي تفرضها طبيعة الانفتاح الاقتصادي.

1. تقليل وإزالة بعض الحواجز المفروضة على البنوك الأردنية فيما إن كان ذلك من قبل البنك المركزي أو من وزارة المالية ما أمكن آخذاً بعين الاعتبار تحقيق أهداف السياستين المالية والنقدية.

2. لأهمية الموضوع توصي الباحثة بإعطاء الجهد الكافي في بحث موضوعات ذات صلة بموضوع الدراسة مع إدخال متغيرات جديدة سواء كانت متعلقة بالبنك نفسه

قائمـــة المراجـــع

المراجع باللغة العربية

ابراهيم محمد، أمجد ، (2021)، العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي السعودي، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، العدد الثالث، المجلد التاسع والعشرون.

أبو عربي، مروان محمد(2019). العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، المجلة الأوروبية للبحث العلمي، المجلد 149 العدد (3).

البنك المركزي الأردني، WWW. CBJ. GOV. JO .

حسن، حمزة،(2015). دراسة أثر تطبيق معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال على تحسين الأداء بالتطبيق على المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

السهلاوي، عبد العزيز بن محمد، (2018). محددات مخاطر التعثر المالي لمقروض والتسهيلات الائتمانية «دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السعودية «، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الخامس والخمسون.

صفوت،عبدالسلام عوض الله،(2003). الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي،ص104، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

طباخ، الهام،(2019). أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية «دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية2392-5302.

غلامي، حكيمة، حبيب، بن باير،(2021). أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك. دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10،العدد 1.

غنيم، أماني، (2017). العوامل المحددة لتعثر القروض في البنوك التجارية العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي قسم التسهيلات المصرفية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الوطنية،فلسطين.

محمد ،سعاد ،مبارك، مثال،بابان، رعد،(2013). قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34.

مرهج،منذر عبد الكريم، بعبع، جمال كمال،(2020)، أثر متطلبات كفاية رأس المال على سلوك المصارف تجاه المخاطر، دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 42، العدد 6.

مشكور،سعود، فليح،مصطفى،(2020). تأثير كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة في استمرارية الأرباح في المصارف التجارية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، اللمجلد 16، العدد 52، ج2.

المملوك، انس،(2014). مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة دمشق، سوريا.

منشورات سوق عمان المالي، WWW. ASE. COM. JO .

المراجع باللغة الأجنبية

Abba, Gabriel Ogree, Zachariah, Peter, E. E Inyang(2013). Capital Adequacy Ratio and Banking Risks in the Nigeria Money Deposit Banks. Research Journal of Finance and Accounting. Vol. 4, No. 17.

Abdilatif. Ali,(2019). Analysis of the Determinants of Capital Adequacy Ratio: The Case of Full-Fledged Islamic Banks in the Gulf Cooperation Council (GCC). European Journal of Islamic Finance, ISSN 2421-2172.

Rahmayanti, Andhita Yukihana; Anesti, Betari Dwi.(2018). The Impact of Assets Revaluation on Banking Capital Adequacy Ratio . KnE Social Sciences. Vol. 2018, p1342-1349. 8p. DOI: 10.18502/kss.v3i11.2853.

Zhang, Zong-yi(2008). Impacts of Capital Adequacy Regulation on Risk-taking Behaviors of Banking. System Engineering- Theory and Practice. Vol. 28, Issue 8.